الدكتورة: عائشة لصلج

أستاذ محاضر أ قسم علوم الإعلام والاتصال

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

محور المشاركة: المحور الرابع: تحديد واستقراء المتطلبات الضرورية للتكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية والإنسانية

عنوان المداخلة: **التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم الإعلام والاتصال**

المنظور الإئتماني للفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان نموذجا

تقديم:

شهدت البشرية خلال الآونة الأخيرة تطورا متسارعا لوسائل الإعلام بفضل الثورات التكنولوجية الهائلة والتقدم السريع في تقنيات الاتصال كما ونوعا، ما جعل هذه الوسائل جزءا هاما من حياة الإنسان المعاصر، وتزداد أهمية وسائل الاتصال وتكنولوجيات الإعلام بمختلف أشكالها نتيجة لما تمارسه من سلطة ووصاية على الإنسان المعاصر الذي غدا أسير "حضارة الصورة" و"حضارة الشاشة" و"حضارة الفرجة" على حد تعبير الفيلسوف طه عبد الرحمان.

وإذا كانت هذه الوصاية وهذا التوسط الذي تمارسه وسائل الإعلام بين الإنسان المعاصر والعالم الذي يعيش فيه تطرح إشكالات على مستويات عدة: نفسية، اجتماعية وثقافية، فإنها أيضا تطرح تحديات أخلاقية وقيمية ودينية كثيرة، تجعل من الضروري إعادة التفكير في المنظومة الاتصالية من منظور أخلاقي ذي مرجعية إسلامية أصيلة.

وإذا كان التكامل بين المعارف والعلوم الإسلامية والإنسانية يعني الوصل بينها من حيث المناهج والرؤى، باعتماد الوحي إلى جانب العقل كمصادر وآليات لفهم الظواهر العلمية، فإن التأصيل الشرعي للقضايا والإشكالات المرتبطة بالظاهرة الاتصالية في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة ومقاصد الشريعة هو الموصل إلى تحديد العناصر الأساسية للتحديات الأخلاقية التي تطرحها تقنيات الاتصال في سبيل إخراج الإنسان المعاصر من حالة الخيانة إلى حالة الأمانة لاستحضار الشاهدية الإلهية التي تمده بالأوصاف الأخلاقية.

من هذا المنطلق، تروم هذه الورقة البحثية إلى التعريف بمقاربة تأصيلية في علوم الإعلام والاتصال، تهدف إلى قراءة الظاهرة الاتصالية من منظور إسلامي-أخلاقي، ألا وهي مقاربة الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان والمنظور الإئتماني الذي يتصدى للتحديات الأخلاقية لوسائل الاتصال.

محاور المداخلة:

أولا: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم الإعلام والاتصال: بين الضرورة والإمكان.

ثانيا: المشكلات الرئيسية في حركة التأصيل لعلم الاتصال وتكامله مع العلوم الإسلامية.

ثالثا: المنظور الإئتماني للمفكر الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان نموذجا.

نص المداخلة:

أولا: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم الإعلام والاتصال: بين الضرورة والإمكان

تعتبر علوم الإعلام والاتصال من العلوم الحديثة والجديدة التي ارتبطت أساسا بالتقنية، وبهذا فإن الاتصال كعلم وضعي ليس له إرث فكري إسلامي كما هو الحال لعدد من العلوم الأخرى كالطب والهندسة وعلم الكلام والفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع، التي أقام قواعدها العلمية الأولى مفكرون مسلمون أو ساهموا في بناء فكرها أو لعبوا دورا في تطوير مناهجها وأدواتها.

ولأن علم الاتصال، كغيره من العلوم الاجتماعية، حديث النشأة، بل من أحدث العلوم وأكثرها تغيرا وتطورا، فإنه كان من أكثر العلوم غربة عن الفكر الإسلامي الأمر الذي أدى إلى نشوء انفصام تام بين الفكر الإسلامي وعلوم الإعلام والاتصال التي لم تحظ بذات الدرجة التي حظيت بها العلوم الأخرى، ونتيجة لحداثة هذا المجال المعرفي لم يتمكن الفكر الإسلامي من استيعاب مفاهيمه ونظرياته في إطار الواقع العربي الإسلامي.

من هنا تأتي أهمية التجاسر المعرفي والتكامل بين حقل علوم الإعلام والاتصال وبعض التخصصات المعرفية الأخرى، فالانفتاح أمر لازم تفرضه طبيعة هذه العلوم باعتبارها مفترق طرق بين علوم

كثيرة ولما تحظى به من أهمية بالغة في الأوساط العلمية الراهنة، وباعتباره مجالا تساهم فيه كل الفعاليات العلمية والثقافية والفكرية والتعليمية بل وحتى السياسية والمجتمعية في كل فترة تأسيسا وتطورا للعلوم الاجتماعية (فيلالي: 2015، ص703)

ويوصف التجاسر المعرفي بين التخصصات بأنه تحريض واستفزاز دائم ومستمر نحو مساءلة المفاهيم والسيرورات، ويفترض النقاش حول التجاسر المعرفي بين التخصصات أولا: مساءلة مفهوم التخصص في حد ذاته، من حيث محتواه ومدى إجرائيته في ظل التطورات المعرفية المتسارعة التي يعرفها العلم، والتحولات الاجتماعية والمجتمعية الحاصلة، والتعقيدات والارتيابات الكونية المتزايدة، وثانيا: مساءلة هيكلة المجال الأكاديمي وتنظيمه في ظل المتغيرات سابقة الذكر والتي تجعل من عملية التجاسر اختيارا مؤسساتيا استراتيجيا يتعدى رغبة واختيارات الباحث فرديا، ويؤكد Breton et Prouloux أن التوجه نحو التجاسر المعرفي بين التخصصات interdisciplinarité يشكّل حاليا بالنسبة لكثير من الباحثين في حقل الاتصال "طريقا ثالثا" يسمح بالخروج من التقوقع حول التخصص الضيق، وعليه فإن مثل هذا التناول يفترض القدرة على التفكير في الأشياء بصورة مختلفة والقدرة على التنظير لها وامتلاك مسافة بين الذات المفكِّرة والواقع المفكَّر فيه، ومسافة بين هذه الذات والإنتاج المعرفي "المتخصص" انطلاقا من منظور نقدي (لوصيف:2016، ص 57)

ويرجع تاريخ أولى النقاشات التي ارتبطت بفكرة التجاسر المعرفي بين التخصصات إلى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، إلا أنها لم تتبلور في أعمال علمية إلا بداية من منتصف الستينات، وقد اتجه الباحثون خلال هذه المرحلة إلى مساءلة العلاقات بين التخصصات لأنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة عدد من المشكلات التي كانت تبدو أنها تنتمي لعدة تخصصات (لوصيف:2016، ص 57) ومن ناحية براغماتية فلابد أن نعتبر التجاسر المعرفي فرصة لتجاوز "انغلاق التخصصات" وفي الوقت ذاته فرصة للتفتح على معارف وتخصصات أخرى متعددة، وتفتحا على إنتاج معرفي تبلور في سياقات سوسيو–ثقافية وتاريخية مختلفة .....فالتجاسر المعرفي بين التخصصات يمنح الباحثين نظرة شاملة وشكلا ابستمولوجيا أكثر تناسقا، بحيث يسمح لهم بتشكيل أطر مفاهيمية تسهم وتساعد على تحليل مشاكل خاصة انطلاقا

من تخصصات علمية متعددة، وقد قدمت لباحثة اللندنية Nuffield fondation استعارتين أساسيتين لتجاسر المعارف interdisciplinarité: تمثّلت الأولى في تشبيه هذه التعددية بصورة بناء جسر يربط بين تخصصات قوية وقائمة بذاتها، أما الثانية فقد شبّهتها بعملية إعادة الهيكلة التي تقوم بفصل عدة أجزاء لتشكيل مجموعة جديدة متناسقة (لوصيف:2016، ص 68)

وقد شاعت مساعي ومحاولات استيعاب التطورات الكبرى في مجال المعرفة الإنسانية في البيئة المسلمة واستوعبتها الأدبيات الإسلامية تحت مسميات عدة منها "الأسلمة" "التأصيل" "التكامل" ومن المعلوم أن التكامل بين العلوم الشرعية وغيرها من العلوم ليست جديدة مبتدعة، فقد جاءت مصادر الشريعة الإسلامية لهداية الناس وجاءت أحكامها التكليفية لتحقيق مصالح الناس أيضا، وهذه الأحكام تدور مع المصالح وجودا وعدما، من هنا كان الارتباط بين الدين والواقع، وقد أصبح شائعا الاجتهاد في الربط بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ومحاولة تسكينها ضمن البنية الكلية للعلوم الإسلامية، من بعد أن تحقق نوع من الوعي بالآثار الناتجة عن إهمال المقاصد وعدم اعتبارها محددات منهجية في العلوم على الواقع الإسلامي (قلندر: 2009، ص13)

وتدعو الضرورة لتمكين علوم الإعلام والاتصال على مواجهة الظواهر أو الإشكاليات على نحو متكامل في مجتمعاتنا، بجعل المعرفة تتسق مع قوانين الواقع الاجتماعي والبيئي، وأن تبلور العلوم ويعاد صياغتها على النحو الذي يكسبها الملامح الوطنية والقومية والحضارية (فيلالي: 2015، ص703)

لقد أصبحت فروع العلوم الإسلامية المعاصرة تضم، إلى جانب العلوم العقلية والشرعية التقليدية، العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، وقد تميزن هذه العلوم "العصرية" بأنها نشأت وتأسست في بيئات غير إسلامية، وتم استجلابها وتوطينها في البيئات الإسلامية في ظل ظروف حضارية وثقافية لم تتح فيها لتلك العلوم الوضعية أن تمر بذات ما مرت به العلوم العقلية (المنطق والفلسفة والكلام) من تكييف ومواءمة، بحث تسهل عملية توطينها واكتساب مشروعيتها المعرفية ومن ثم قابليتها للتفاعل مع بيئاتها الجديدة (قلندر: 2009، ص13)

وتشمل عملية التكامل المعرفي بعدين رئيسيين هما: **بعد إنتاجي وبعد استهلاكي**، فالتكامل في بعده الإنتاجي صورة من صور الإبداع الفكري الذي يحتاج إلى قدرات خاصة، فمثلا التكامل بين معارف الوحي والعلوم الإنسانية والاجتماعية في صياغتها الغربية المعاصرة يحتاج إلى العالم الباحث إلى معرفة كيفية تنزيل أفكاره على الوقائع والأحداث ضمن إطار ثقافي حضاري معاصر، وهذا الفهم والتحديد والكيفية جهد تحليلي تفكيكي بالأساس، لكن الباحث سوف يحتاج في الوقت نفسه إلى فهم الواقع الذي يتعلق بمجال معرفي معين، أو قضية محددة: اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية...كما وكيفا (فيلالي: 2015، ص719) وهذا يعني بالضرورة قدرة الباحث على تفكيك القضية وتحديد عناصرها وفهم آليات عملها وافتراضاتها النظرية الكامنة، وهذا التفكيك في المجالين شرط ضروري مسبق، إذا تحقق سيكون أساسا لتحقيق التكامل المعرفي بين المجالين في عملية تركيب نقدية إبداعية، يرافقها عادة تقويم للعناصر التي تدخل في التركيب الجديد، وإنشاء شبكة العلاقات التي تصلها أو تجمعها أو توحدها لمقصد جديد أو غاية جديدة (فيلالي: 2015، ص719)

أما البعد الاستهلاكي من عملية التكامل المعرفي فيتعلق بتوظيف الأبنية الفكرية التي يقوم عليها التكامل في فهم الظواهر أو القضايا موضع الدراسة، وتمييز العناصر المميزة للمعرفة في إطارها التكاملي، وتسهيل نقل هذه المعرفة إلى الآخرين، والفرق بين البعدين الإنتاجي والاستهلاكي من التكامل المعرفي، شبيه بالفرق بين العالم الفيزيائي الذي يكتشف القانون العلمي، والعالم التكنولوجي الذي يطور الآلة التي يقوم عليها القانون من جهة، والمعلم الذي يعلم مادة الفيزياء والفني الذي يعمل في المصنع الذي تستخدم فيه الآلة من جهة أخرى (فيلالي: 2015، ص719)

المشكلات الرئيسية في حركة التأصيل لعلم الاتصال وتكامله مع العلوم الإسلامية:

تتعرض بحوث الاتصال في دول الجنوب وفي قلبها العالم العربي لأزمة مركبة تتمثل في النقل والاقتباس والتبعية للتيارات الأمريكية والوظيفية في دول الشمال المتقدم تكنولوجيا استنادا إلى رؤية خاطئة فحواها " أن العلم لا وطن له " وهذه الرؤية قد تنطبق جزئيا على العلوم الطبيعية، ولكنها بالقطع لا تنطبق على العلم الاجتماعي الذي يتأثر بالخصوصية الثقافية لكل مجتمع، فضلا عن اختلاف معدلات التطور

الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، علاوة على الأحداث التي حكمت السيطرة التاريخية لكل مجتمع وحددت خلفياته الثقافية ومنظومة القيم والأنماط السلوكية لشعوبه وجماعاته، وهذا الوضع يطرح تحديات عديدة في مجال علوم الإعلام والاتصال.

كما لا يمكن الحديث عن تأصيل علم الاتصال أو تكامله مع العلوم الشرعية دون التطرق لقضايا جوهرية ذات صلة بهذا العلم، بل وتمثل في جوهرها الملامح المميزة لعلم الاتصال نفسه، وهي: (قلندر: 2009، ص14)

- **حداثة نشأة علم الاتصال مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى:** وقد كان من نتائج هذه الحداثة غياب منظور فكري إسلامي قادر على استيعاب مفاهيم العلم أو نظرياته،في إطار الواقع الإسلامي، على عكس ما هو الحال في العلوم ذات الإرث الفكري الإسلامي، والواقع أننا يمكن أن نصنف علم الاتصال على أنه أكثر العلوم غربة عن الفكر الإسلامي، فالعلوم الاجتماعية الأخرى كان لها عند المسلمين الأوائل موئل، بل ويفاخر بعض علماء الاجتماع المسلمين أن ابن خلدون وضع لبنات هذا العلم وأرسى أولى نظرياته.

- **غياب الثبات العلمي في حركة بناء النظرية في علم الاتصال،** وهو غياب مرده استناد البحث العلمي في مجالات الاتصال على الأبعاد المعيارية فحسب، ونحوه إلى القياس وفقا لمعطيات الواقع الآني الذي يجري قياسه، وقد نتج من مثل الاقتراب هشاشة في البناء النظري لعلم الاتصال، وأصبحت من سمات نظرياته عدم ثباتها أمام التحولات المجتمعية، ويكفي أن نشير هنا إلى واحدة من أقدم وأول نظريات هذا العلم وهي تلك النظرية التي اشتهرت باسم " نظريات الصحافة الأربعة" فقد جاءت تلك النظرية في ظل ظروف سياسية واجتماعية سادت خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثم فقد تبدلت وتحولت على يد لفيف من الباحثين ركنوا إلى التبديل والتحويل.

ثالثا: المنظور الإئتماني للمفكر الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان.

يعتبر المفكر المغربي طه عبد الرحمان من أبرز الباحثين المفكرين الذين قدّموا إسهامات متميزة وإجابات جوهرية والذين اختاروا الاشتغال بمرجعية التداخلية في العلوم للكشف عن التطور الحاصل فيها، وتمثل الآليات والبنيات المشكّلة والمشتركة بين هذه العلوم، وقد شكّل الإنتاج الفكري للمفكر طه عبد الرحمان مشروعا حضاريا قائما بذاته، لما تضمنه من جدة في الطرح، وتجديد في المفاهيم والمناهج، حيث صرّح بأن التداخلية بين العلوم كانت من أبرز الآليات التي اتخذها ويستند عليها في مقاربته للتراث العربي الإسلامي، وفي مدارسته للعلوم الإسلامية، أو في رصده للعلوم ككل، كما صرّح بالتزامه من حيث هي منهج في مدارسته للتراث العربي الإسلامي، أو في بحثه عن الآليات المنتجة للمضامين المحمولة في هذا التراث، فقد صرّح في كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث بقوله: "نقول نحن بالتداخلية، والتكاملية بين العلوم، ويقول خصمنا بالتقاطعية وبالتفاضلية في علوم التراث " (عمار صويلة: 2015، ص689)

منذ أربعة عقود توجهت مجمل كتابات طه عبد الرحمان إلى إعادة الاعتبار للعلوم الإسلامية، وإحياء الإبداع فيها، مع الجرأة على نقد الحداثة، بما يقتضيه من إبداع مفاهيم جديدة، والتمكن من الفكر الفلسفي الغربي نفسهن قراءة وتحليلا ونقدا، وقد كانت ثمرة هذا الاشتغال الدؤوب ثلاثية بعنوان: "دين الحياء من الفقه الإئتماري إلى الفقه الإئتماني"، خصص الكتاب الأول منها لعرض ملامح نسق الإئتمانية بعنوان فرعي هو "أصول النظر الإئتماني" وتناول الكتاب الثاني تطبيق النسق الإئتماني في مجال الإعلام والاتصال، بعنوان فرعي هو " التحديات الأخلاقية لثورة الإعلام والاتصال"، في حين خص الكتاب الثالث بعنوان "روح الحجاب" للرد على شبهات الإنسان المعاصر حول الحجاب، ويتضح من عنوان الثلاثية أن الحياء هو الخلق الجامع بين الكتب الثلاثة، فإذا كان الأول عرضا للإئتمانية وبيان مركزية الأخلاق فيها، وعلى رأسها الحياء، فإن الحياء هو علاج الآفات الأخلاقية للإعلام والاتصال، فحين يغيب الحياء يظهر التفرج والتكشف والتجسس، وهي آفات أخلاقية خطيرة تهبط بالإنسان المعاصر إلى درك الإختيان (خيانة الأمانة)، ولا ينفع حينها إلا العلاج الإئتماني لإلباس الإنسان المعاصر حلة الحياء فتسمو به إلى مقام الإئتمان، والحجاب وثيق الصلة بالحياء فهو مظهره الظاهر (هشام المكي: 2020، 286)

سأحاول تقديم خلاصات مكثفة عن مضمون كتاب **"التحديات الأخلاقية لثورة الإعلام والاتصال"** بهدف فهم تطبيقات النظرية الإئتمانية في مجال علوم الإعلام والاتصال، يضم الكتاب ثلاث أبواب يعالج كل منها آفة من آفات علوم الإعلام والاتصال، وهي التفرج والتجسس والتكشف، ويضم كل باب ثلاثة فصول تتبع المنهجية نفسها وتتناول الآفة الأخلاقية وطريق الفقه الإئتماري في التصدي لها، ومنهج الفقه الإئتماني في علاجها والوقاية منها.

التفرج هو الآفة الأولى التي حددت علاقة الإنسان المعاصر بالشاشة، وجعلت منه ناظرا ميتا، فقد خُلُقي الحياء والأمانة. فانتقل من حالة الناظر العادي إلى حالة المتفرج (الناظر الميت)، وعلاج هذه الآفة يكون بإعادة الإنسان إلى مقام الناظر الشاهد وهو المقام المأمول. وقد نجم موت المتفرج عن ست خصال: الأولى "التوسط بالصور" فالصور واسطة بعضها إلى بعض، وهي واسطة إلى المدركات الأخرى، وهي واسطة بين المتفرج والآخرين، الثانية "الرغبة في تملك المصورات" إذ أن نظر المتفرج يزدوج باللمس فكأن عينه أصبحت يدا تمسك بالمنظور إليه، الثالثة "تأذي القدرات" فالمتفرج يتضرر جسميا ونفسيا وفكريا بسبب نمط استهلاكه للصور، الرابعة "الإغراق في التوهم" فقد نقل الإعلام الحالي الصور من وضع المحاكاة إلى وضع إبدال الوهم بالحقيقة، ويشمل ذلك أولوية الصورة المبثوثة على الخبر، ونقل أوصاف الشيء المصور إلى الصورة المبثوثة، وتقديم الصورة المبثوثة على الشيء المصور، الخامسة "الوقوع في التلصص" وهو امتزاج التفرج بشهوة النظر ويظهر في النظر إلى الصور عموما بشهوة النظر وشهوة الجنس، وفي النظر إلى الصور الإباحية، السادسة "التشبع بالعنف" فالصور الإعلامية تؤجج ميول العنف عند الإنسان.

ولكن كيف يواجه الفقه الإئتماري آفة التفرج وصفاتها، يعمل الفقيه الإئتماري على استنباط الأحكام الفقهية المناسبة بحسب كل صفة، فالنظر إلى الصور المبثوثة يخضع عنده على مبدأ تكيف بصر المتفرج مع ثقافة الصور القديمة (الأيقونية أو التمثالية) وهو جائز لأنه إما تكيّف مع ما عمت به البلوى من باب التيسير أو تكيف يتعذر الخروج منه فيندرج ضمن الضرورات تبيح المحظورات، أو ألا يقصده الناظر فيقع ضمن قاعدة إنما الأعمال بالنيات، أو أنه لا ضرر يترتب عليه، إذا كان مقطوعا لا يؤدي إلى العبادة أو التعظيم، ولكن يحرم النظر الذي ينزل الصورة منزلة الند الذي يقيم الصورة مقام المصورات وجودا وحكما، كما يحرم النظر إلى الذي يرقى بالصورة

إلى مرتبة البد الذي يتخذ حيالها سلوكا طقسيا صارما، ويجعل حكم اللمس الملازم للبصر تابعا لأحكام النظر بإطلاق، فحيثما جاز أو حرم النظر جاز أو حرم اللمس.

وهكذا يستمر الفيلسوف في استنباط الأحكام الفقهية وإلقائها إلى المتفرج بصيغة الأوامر الإلهية، ولكن بماذا يختلف الفقه الإئتماني عن الفقه الإئتماري وكيف ينقل المتفرج من الحالة الاختيانية إلى الحالة الإئتمانية؟

يعني الفقيه الإئتماني بالناظر والمتفرج معا، فيراعي أسباب طغيان بصر المتفرج المتمثلة في سعيه إلى لاستقلال إرادته، بذريعة أنه أقدر على تدير شأنه، واستعماله لعقله، لأنه لا يقبل أن يفكر أحد بالنيابة عنه، فالفقيه الإئتماني يتدرج في مع الناظر/المتفرج مراعيا خصوصيته النفسية وفق الأسباب السابقة، في حين أن الفقيه الإئتماري يلقي الأحكام والفتاوى دفعة واحدة، من دون تدرج أو تربية. فيما يخص استقلال الإرادة الذي يزعمه المتفرج عن مجلسه في أوقات التفرج فينبهه إلى أن هذا الغياب دليل على أنه مملوك للصور، وعبد لها، فينزعج المتفرج لذلك، ويبقى معه على هذه الحال إلى أن يؤثر فيه انزعاجه فيقر بشذوذ تفرجه واستعباد إرادته، ليقبل على العلاج من هذا الشذوذ (عبد الرحمان: 2017، 2 :89)، وفيا يخص العقل الذي يزعمه المتفرج يلاحظ الفقيه الإئتماني أن المتفرج يقف بتفكيره عند صور الأشياء لا يعدوها، فينبهه إلى أن الصور لا تمثل إلا ظاهر الأشياء وأنه محتاج على معرفة باطنها ثم يدعوه إلى النظر في نفسه كيف هي غير مردودة إلى ظاهره، وحينما يحاول المتفرج معرفة نفسه بما تلقاه في ثقافة مجتمعه من وسائل فإنه يعجز عن ذلك ويقر بعجز عقله عن معرفة باطن نفسه (عبد الرحمان: 2017، 2: 90)، إن بطلان الإدعائين السابقين يعني أن المتفرج ظالم لنفسه وجاهل بها، ومرد ذلك إلى فصل قيمتي "الإرادة الحرة " "والعقل المنتج" عن أصلهما الأسمائي، لأن استقلال الإرادة الحق هو استقلالها الروحي ذو الحياء، لا استقلالها النفسي الفاقد له ، واستعمال العقل الحق هو استعماله الروحي ذو الحياء، لا استعماله النفسي الفاقد له، فالفقيه الإئتماني ينبه المتفرج إلى أن فصل القيمتين عن أصلهما الأسمائي ناتج عن منازعة النفس للشاهد الأعلى في أسمائه الدالة عن صفاته، ومنازعة النفس للألوهية في صفاتها، فهو ينازع الله تعالى عز وجل في أحد أسمائه الحسنى وهو "المصور" ويريد أن يكون له التصوير المطلق، فالفقيه الإئتماني يدعو المتفرج إلى ترك ذلك لينتقل من مقام التفرج إلى مقام "المشاهدة" بما هي نظر روحي حي ذو حياء (عبد الرحمان: 2017، 2: 93) وعلاقة الفقيه الإئتماني بالمتفرج هي علاقة بصرية حضورية، ولذلك يساعده على ذلك الانتقال بطريقة عملية من خلال دعوة الفقيه الإئتماني المتفرج إلى إتيان الأعمال بالتدرج، ويراقب آثارها عليه، فإن آنس

منه الاستعداد انتقل به إلى مستوى أعلى من الأعمال، فالفقيه الإئتماني يتدرج في نقل نظر المتفرج من رتبة النظر الملكي الذي يتعلق بالظواهر إلى رتبة النظر الملكوتي الذي يتعلق بالآيات، فيلفت نظره بإشارات تجعله يشك في ملكيته للصور، ثم يسعفه للخروج من شكه بعمل أسمائي يدل عليه، ليستيقن به من أن الصور هي التي كانت تملكه، وهكذا لا يزال الفقيه الإئتماني يتعهد المتفرج بالدعاية داعيا له إلى التفكر ومكلفا له بأسماء أسمائية متدرجة حتى يحصّل ميثاقي "الشهادة" و "الأمانة" فيبدأ في تحري الأمانة في كل ما تقع عليه عيناه، من صور ويغلبه الحياء في ذلك فينسلخ المتفرج عن تفرجه ويدخل مقام المشاهدة (عبد الرحمان: 2017، 2: 101)

الآفة الثانية هي "**التجسس**" الذي يحدد علاقة الإنسان المعاصر بما خفي عنه من معلومات، وقد جعل طه له خمس آفات متفرعة عنه هي :الغلو في المراقبة، والنفوذ إلى باطن الأشياء، والنفوذ إلى الحياة الخاصة، وطلب الإحاطة بكل شيء، والرغبة في التحكم في كل شيء .وتنبع هذه الآفات من تأثر الإنسان المعاصر بفكر الحداثة وتستجيب عنده إلى نزعة "التأله" فالتجسس المعاصر هو الصورة البصرية التي اتخذها التأله في الحياة المعاصرة ذلك أن تلك الآفات الخمس هي آفات نفسية تعكس، في عمقها، منازعات للخالق عز وجل في صفاته التي تدل عليها أسماؤه الحسنى، وهي آفات :منازعة الرقيب، ومنازعة الخبير، ومنازعة اللطيف، ومنازعة العليم، ومنازعة المهيمن (عبد الرحمان: 2017، 2: 223)

ولكن كيف يتصدى الفقه الائتماري لهذه الآفة؟ استعرض طه الوجوه المحتملة لتعامل الفقيه الائتماري مع خصائص التجسس منتقدا اقتصاره على إصدار الأحكام الفقهية دون أن يصحبها بإبطال مبادئ يتحجج بها المتجسس لمواصلة عمله الشنيع؛ لذا تبدو أحكامه الموجهة للمتجسس مجرد أوامر لا مسوغ لها، فلا يعيرها اهتماماً ولا يعمل بها، فأما الغلو في المراقبة، فينطلق الفقيه الائتماري من مبدأ "تعميم النهي عن التجسس" ليحرم القرصنة الإلكترونية وعموم المراقبة الصحافية، إلا ما كان من مراقبة للأشخاص الذين ظهرت أمارات إضرارهم بالمجتمع فيجيزها. بينما يختلف موقف الفقيه الائتماري من تجسس المؤسسات تبعا للمؤسسة المتجسسة، فهو يحرم التجسس الاقتصادي بإطلاق، ويجيز التجسس العسكري بإطلاق، ويجيز من التجسس الأمني القدر الذي يدفع الضرورة، ويتعامل مع التجسس العلمي وفق "آلية التقييد" ، أما النفوذ إلى الباطن، فينطلق المفكر من مبدأ "الأخذ بالظاهر"، ليحرم كل أشكال تفتيش الجسد سواء بكشف اللباس أو عبر آلات المسح، ويجيز القياسات الحيوية الموجهة إلى اليد أو الوجه أو العين في التعرف على هوية الشخص بينما يستند الفقيه الائتماري في حكمه

على التجسس النافذ إلى الحياة الخاصة، إلى "مبدأ احترام الخصوصية" فيحرم تعميم إنشاء الملفات المعلوماتية على جميع أفراد المجتمع، أيا كانت الجهة التي تلجأ إليها :أمنية كانت أو اقتصادية (عبد الرحمان: 2017، 2: 206)

أما نزعة الإحاطة بكل شيء فيفتي فيها بالتحريم، بل يعدها كبيرة من الكبائر لما يترتب عليها من دائم الانتهاك للخصوصية الذي يشبه الاغتياب الدائم .أما التحكم بكل شيء، فيميز فيه الفقيه الائتماري بين أنواع التجسس :العلمي والاقتصادي والأمني والشخصي، و يلجأ إلى التفريق بين الأهداف المرسومة له وبين الوسائل المتبعة في تحقيقها، فيفتي في غالب الأهداف بغير ما يفتي به في الوسائل من جواز أو تحريم .فيحكم بالجواز على هدف التحكم العلمي الذي هو تسخير الكائنات، لكنه لا يجيز أغلب الوسائل التجسسية التي يتوصل بها العلم إلى هذا الهدف؛ ويحرم هدف التحكم الاقتصادي الذي هو تحويج المستهلك، لكنه قد يجيز بعض الوسائل التي تتوصل بها المقاولة إلى هذا الهدف كتحسينها للعمل التجاري (عبد الرحمان: 2017، 2: 213)

أما الفقيه الائتماني فهو الوحيد الذي يستطيع إدخال المتجسس في تجربة روحية خاصة تعيد له حياءه وتزيل عنه آفة التجسس؛ بفضل مجلسه الذي يقوم على المعاينة والملازمة مما يمكن الفقيه الائتماني من إنشاء علاقة وجدانية مع المتجسس تقوم على الصحبة والود، كما يقيم الفقيه الائتماني علاقة اشتغالية مع المتجسس تقوم على الاجتهاد في الأعمال والارتقاء في المراتب؛ تطهيرا للنفس وتطويرا للسلوك، فالفقيه الائتماني له طرقه في إخراج المتجسس من آفة التجسس، وهي طرق تجمع بين إبداء الرحمة والحث على الخدمة، وتقوم هذه العلاقة/الطريقة الوجدانية على التلطف مع المتجسس وإرسال إشارات التنبيه المباشرة وغير المباشرة إليه، وخلخلة وعيه بالأسئلة التي تستفز عقله، حتى إذا لمس منه الاستعداد المبني على الشك فيما كان عنده من مسلمات، والإحساس بخطأ ما تعوده من تجسس، ألقى عليه من الأعمال الأسمائية ما يرقى به ويخرجه من آفة التجسس إلى حياء الشاهد (عبد الرحمان: 2017، 2: 247)

الآفة الثالثة هي "**التكشف**" التي تحدد علاقة الإنسان المعاصر بالآخر الناظر إليه، متفرجا كان أو متجسسا أو ناظرا غير متفرج ولا متجسس .توقف طه عند خمس صفات للمتكشف المنظور إليه تجعل منه منظورا ميتا؛ والمنظور الميت، كالناظر الميت، هو المنظور إليه الذي ضيّع الحياء؛ الذي به تكون حياة الحي، وهذه الصفات هي :الأولى إبداء الكل، حيث يظُهر المتكشف كل شيء من حالته الجسمية والنفسية والثانية :إبداء الباطن حيث يفُشي المتكشف أسراره و يودعها مذكرّته في شبكات التواصل، والثالثة :حب الوجود حيث يعتبر المتكشف

أن وجوده رهين بظهوره واشتهاره سعةً وقيمةً أما الرابعة:حب الذات حيث يعشق المتكشف صورته أو جسمه أو بصره والخامسة :استهواء الآخر؛ إذ يحرص المتكشف على أن يؤثر في الآخرين ليجعلهم يتكشفون كما تكشف. كيف يتصدى الفقه الائتماري لهذه الآفة؟ استعرض طه الوجوه المحتملة لتعامل الفقيه الائتماري مع خصائص التكشف الخمس، ليخلص إلى القول :إن أحكامه تتأرجح بين التحريم والتجويز والعفو بحسب كل حالة، وهي لا تؤثر في المتكشف إلا بالقدر التي تؤثر فيه الأوامر المجردة التي يعتقد أن الوقائع قد تجاوزتها، فضلا عَن كونها لم تأخذ بعين الاعتبار معانٍ أساسية ارتبطت بالتكشف مثل "نزع اللباس" و" تحدي الخالق" و"التخلق بأخلاق إبليس" فلا يتفاعل المتكشف مع أحكام الفقيه الائتماري؛ مصُرا على أنها أوامر تضر بحريته في الظهور والوجود، فدل ذلك على أن "الفقه الائتماري" لا يتوصل إلى نقل الإنسان المعاصر من الحالة الاختيانية إلى الحالة الائتمانية. أما الفقه الائتماني فيتعامل مع خصائص التكشف الخمس واحدة واحدة، تعاملا يَؤثر إيجابا في المتكشف؛ إذ إن هذا الفقيه يراعي ظروفه و يأخذه باللطف حتى يتعلق به، فيدعوه إلى العمل متدرجا به في معرفة عيوب نفسه إلى أن يستيقن أنه ينازع ربه في اسم من أسمائه الحسنى وهو "الشهيد" فينتقل به إلى الحال الذي يشعر فيه بالحياء من ربه، وهو حال "المشهود" وقد كان قبلها في حال "المتكشف"

وبعد عرضنا لأهم محتويات الكتاب ومضامينه نعرض إلى إسقاطات الفلسفة الإئتمانية كأنموذج للتنظير الإعلامي من خلال مدارستها على مستويين: **مستوى المضمون** و**مستوى المنهجية**.

أما عن المضمون فإن الفلسفة الإئتمانية هي أصول في النظر قعد لها الفيلسوف طه عبد الرحمان وأطلقها كتسمية شاملة لمنظومة فكرية موسوعية (رؤية، منهج، أدوات، رؤية...) إسلامية أصيلة ومتأصلة عن خصائص التصور الإسلامي ومقوماته الأساسية، وعلى رأسها الأخلاق، باعتبارها – الأخلاق– الفارق الجوهري اليوم بين الفلسفات الأخرى، التي اصطبغت بالدنيانية، بينما ارتبطت الفلسفة الإئتمانية بالوحدانية والآمرية الإلاهية، فقد تأسست هذه الفلسفة، وفق ما تم ذكره، على ما يسميه المفكر بالفقه الإئتماني، حيث يميز طه عبد الرحمان بين فقهين، فقه إئتماري مبني على دراسة الأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، تكليفي أو مبني على الشاهدية الإلاهية، وفقه آخر إئتماني مبني على ضابط الأمانة، وسمي إئتماني لأن مصدره الأمانة، فالإنسان في أصله مؤتمن، انطلاقا من قوله تعالى: {**إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان، إنه كان ظلوما جهولا** } سورة الأحزاب الآية 72، أي أن الإنسان ما يميزه منذ الأزل هو تحمله للأمانة، وهذه الحادثة حسب طه عبد الرحمان قد تم حفظها في الذاكرة

الغيبية للإنسان منذ القديم، وإن شئت قلت مبني على الشاهدية الإلهية وهي أصل الآمرية الإلهية، لأن الإله أثناء الأمر بالفعل هو آمر لكن أثناء أداء المأمور أمر المأمورات هو شاهد عليه (بن طبة: 2020، ص4)

وقد تدرج النظر الائتماني في التحديات الأخلاقية للإعلام عبر ثلاثة مضامين هي :وصفي تحليلي يتناول آفات الإعلام الأخلاقية، وفقهي ائتماري يتلخص في بيان الحكم الفقهي المتعلق بكل صفة من صفات الآفة الأخلاقية، وتربوي يعرض المنهج الائتماني في علاج صفات آفات الإعلام الخلقية وكيفية الوقاية منها، وقد اجتهد طه كثيرا في الشق الفكري التحليلي الذي يرصد الآفة الأخلاقية و يوضح صفاتها ومظاهرها وأسبابها ومفاسدها، فكان موسوعي العرض والاقتباس عن أعلام علم النفس مثل فرويد وجاك لاكان، فقد برع، مثلا، في تحليل الآليات النفسية العميقة والكامنة وراء آفة التلصص، وكشف العلاقة الخفية بين العنف والشهوة الجنسية مقتبسا من رونيه جيرار .

وفي الكتاب نجد أيضا أن طه يواكب الخطاب المتخصص المعاصر في مجال نقد الإعلام والاتصال على مستويين :الأول :قدرته على التقاط العيوب الأخلاقية المتداولة بين المتخصصين وإعادة صياغتها بأسلوبه الخاص، والثاني :أنه ينتبه للخطاب النقدي المتخصص في الإعلام والاتصال، فيلتقط مفرداته، ويستلهم أمثلته وقضاياه . ففيما يخص المستوى الأول، لم يكتف طه فقط بابتكار تعبيرات خاصة مثل **التفرج والتكشف، والرواقيب، والسير التكشفي،** بل وضعها ضمن بنية فكرية منظمة ومتماسكة استطاع من خلالها أن يحصر الانتقادات الأخلاقية الموجهة إلى الإعلام والاتصال في ثلاث آفات كبرى هي :**التفرج** و**التجسس** و**التكشف،** وأن يجعل من باقي المزالق الأخلاقية صفات لهذه الآفات الثلاث وفق بنية منطقية مقنعة (هشام المكي: 2020، 292)

المراجع:

1. المكي هشام (2020) **الإئتمانية في مجال الإعلام والاتصال: الإمكانات والحدود،** الأخلاق الإسلامية ونسق الإئتمانية مقاربات في فلسفة طه عبد الرحمان، تقديم وتحرير محمد حصحاص ومعتز الخطيب بريل، بوسطن الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الثالث.

2. بن طبة محمد البشير (2020) **الفلسفة الإئتمانية وبناء أنموذج الرشد الإعلامي: مقاربة نظرية لبناء استراتيجية إعلامية مسددة،** ورقة مقدمة لمؤتمر أخلاقيات الممارسة الإعلامية في عالم مضطرب،

3. فيلالي ليلى (2015) **علوم الإعلام والاتصال والدراسات الإسلامية في إطار استراتيجية حضارية لتحقيق التكامل المعرفي،** مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 40.

4. صويلة عمار (2015) **تجليات التكامل المعرفي في أعمال طه عبد الرحمان وفكره،** مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 40.

5. قلندر محمود (2009) **الحتمية القيمية الإعلامية مقاربة أصيلة لعلوم الاتصال،** ضمن كتاب قراءات في نظرية الحتمية القيمية في الإعلام، بوعلي نصير وآخرون، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة.

6. عبد الرحمان طه (2017) **دين الحياء من الفقه الإئتماري إلى الفقه الإئتماني : التحديات الأخلاقية لثورة الإعلام والاتصال،** منشورات إبداع، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.

7. لوصيف سعيد (2016) **التفكير المنهجي في الظواهر الاتصالية: التعقيد، التجاسر المعرفي بين التخصصات والتموقع الابستمولوجي،** ضمن كتاب: التفكير في منهجيات دراسة الإعلام والاتصال في المجتمع الجزائري التموقعات الابستمولوجية والتقاطعات المعرفية، مخبر استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر، الجزائر.